

الجمعية العامة الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/58/481/Add.1)]

١٩٧/٥٨ - التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٧٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٣٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى خطة العمل المعتمدة في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في بانكوك في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمرکز تنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، والمسائل المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢) المتعلقة بالتجارة ومسائل التنمية ذات الصلة، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٣)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية

(١) TD/390، الجزء الثاني.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اللذين دعت فيهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهما، في حدود ولايتهما، في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها، ودعت رئيس مجلس التجارة والتنمية إلى عرض نتائج هذه الاستعراضات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تحيط علما بتقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية، المعقود في جنيف يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(٥)، وإذ تعرب عن تقديرها لأعمال الشخصيات البارزة،

وإذ تشير إلى أنه من اللازم، للإفادة بصورة كاملة من التجارة التي تشكل في حالات كثيرة المصدر الوحيد الأهم من المصادر الخارجية لتمويل التنمية، إنشاء وتعزيز المؤسسات والسياسات الملائمة في البلدان النامية، وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإلى أن تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد متوازنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات تكون موجهة توجيهها جيدا وممولة تمويللا مستداما لصالح البلدان النامية، هي أمور تؤدي أيضا أدوارا مهمة في هذا السياق،

وإذ تلاحظ المساهمة الملموسة للنظام التجاري المتعدد الأطراف في النمو الاقتصادي، والتنمية والعمالة، وأهمية مواصلة عملية الإصلاح وسياسات تحرير التجارة، وكذا أهمية رفض استخدام السياسة الحمائية حتى يقوم النظام بدوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية، لا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة الفقرة ١٠ من القرار ١٨٢/٥٥،

وإذ تسلّم مع القلق بأن ثمار الرخاء الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة لم تستفد منها جميع البلدان النامية استفادة كاملة،

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٥) A/58/401.

وإذ تسلم بأن عددا من البلدان النامية اضطلع بقدر لا يستهان به من تحرير التجارة والاستثمار، انفراديا وعلى الصعيد الإقليمي و/أو المتعدد الأطراف، في إطار برامج التكيف الهيكلي وخارجها على حد سواء،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى إقرار حقوق المجتمعات المحلية والأصلية المالكة للمعرفة والابتكارات والممارسات التقليدية، وذلك رهنا بالتشريعات الوطنية، وضرورة تطوير وتنفيذ آليات لتقاسم المنافع بشروط متفق عليها لاستخدام تلك المعرفة والابتكارات والممارسات، بموافقة مالكي المعرفة والابتكارات والممارسات ومشاركتهم،

وإذ تسلم بضرورة أن تتخذ البلدان التدابير الأمنية المناسبة والضرورية، وإن كانت تؤكد أيضا أهمية اتخاذ هذه التدابير بطريقة أقل تعطيلًا للتجارة العادية والممارسات المتصلة بها،

وإذ تحيط علما بإقدام مجلس التجارة والتنمية، خلال دورته الخمسين، على إجراء استعراض واف للتطورات والقضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد الدوحة التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية، بما في ذلك حصيلة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في كانكون، المكسيك، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣^(٦)، وإسهام هذا الاستعراض في فهم الإجراءات اللازمة لمساعدة البلدان النامية على كفاءة اندماجها بشكل مفيد ومجد في نظام التجارة المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي، وإنجاح مفاوضات الدوحة على أسس متوازنة وذات توجه إنمائي،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مجلس التجارة والتنمية^(٧) وتقرير الأمين العام^(٨)،

وإذ تلاحظ الاقتراحات المقدمة لتنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، بما فيها الاقتراحات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية للمواد الزراعية وغير الزراعية،

وإذ تؤكد القدرة الإنمائية التي يمكن أن تتولد عن تحقيق نتائج متوازنة في المفاوضات الجارية في إطار برنامج عمل الدوحة، تعكس مصالح جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، لا سيما مصالح البلدان النامية،

(٦) انظر (A/58/15 (Part V)، الفصل الثاني، الفرع باء. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

(٧) (A/58/15 (Parts I-V). للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

(٨) A/58/414.

١ - تؤكد من جديد الأهمية الكبرى للسعي إلى تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٩)، المتمثلة في إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويمكن التنبؤ به ويرتكز على القانون في سبيل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والإنصاف، والتكافؤ، والتنمية البشرية، والقضاء على الفقر، وتؤكد من جديد التزامها ببلوغ تلك الأهداف؛

٢ - تكرر تأكيد الالتزامات المقطوعة خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود بالدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بوضع التنمية في صميم برنامج عمل الدوحة ومواصلة بذل الجهود الإيجابية لضمان حصول البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على حصة في نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية^(١٠)؛

٣ - تعرب عن قلقها إزاء عدم تحقيق تقدم كافٍ في مفاوضات الدوحة، ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية، على نحو ما يتبين، في جملة أمور، من عدم الالتزام بالمهل المحددة فيما يتصل بالمعاملة الخاصة والتفضيلية، والمسائل والشواغل المتصلة بالتنفيذ، وطرائق المفاوضات الزراعية؛

٤ - تعرب أيضاً عن قلقها إزاء الانتكاسة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية^(١١)، وتشدد على أهمية مضاعفة الجهود من أجل اختتام مفاوضات الدوحة في الوقت المناسب وضمان إنجازها وجعلها ذات منحنى إنمائي في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وهو الموعد المحدد في الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ("إعلان الدوحة الوزاري")^(١٢)؛

٥ - تعرب كذلك عن قلقها إزاء ما قد يترتب على انتكاسة المؤتمر الوزاري الخامس من آثار وخيمة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومن ذلك احتمال زيادة التدابير الحمائية؛

٦ - تعرب عن قلقها إزاء اتخاذ عدد من الإجراءات الانفرادية التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية والتي تضر بصنادرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، ويترتب عليها أثر كبير في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وكذلك في تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية وزيادة تعزيز هذا البعد؛

(٩) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٠) المرجع نفسه، المرفق، الفقرة ٤٥.

٧ - ترى أن الإرادة والالتزام السياسيين لأعضاء منظمة التجارة العالمية بمعالجة المشاكل العالقة في إطار برنامج عمل الدوحة بشكل فوري وكامل والتركيز على المسائل الإنمائية الرئيسية هما ضروريان للعودة بالمفاوضات إلى المسار الصحيح؛

٨ - تشدد على ضرورة تنسيق الإرادة السياسية والجهود لمواجهة تحديات العولمة، بما في ذلك عن طريق تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وفتحها أمام منتجات التصدير التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية لكي تحقق استفادة أكبر من عملية العولمة؛

٩ - تسلّم بأهمية قيام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية بالنظر في التخفيف من الحواجز التجارية المقامة فيما بينها؛

١٠ - تشدد على أهمية الاضطلاع بعملية تتسم بالانفتاح والشفافية والشمولية والديمقراطية واعتماد إجراءات من شأنها أن تكفل العمل الفعال للنظام التجاري المتعدد الأطراف مما يتيح الشفافية الداخلية والمشاركة الفعلية للأعضاء، بما في ذلك في عملية صنع القرارات، ويمكنهم من كفالة مراعاة مصالحهم الحيوية في نتائج المفاوضات التجارية؛

١١ - تشدد كذلك على ضرورة جعل مصالح وشواغل البلدان النامية محور برنامج عمل الدوحة وإعادة الثقة به، وتهيب، في هذا الصدد، بأعضاء منظمة التجارة العالمية إلى المشاركة في المفاوضات بوعي متجدد بإلحاحيتها وهدفها ومضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق نتيجة موفقة لبرنامج عمل الدوحة، بما في ذلك في المسائل التالية التي توليها البلدان النامية اهتماما خاصا:

(أ) الحل السريع والملائم لمسائل التنفيذ العالقة، تمشيا مع الفقرة ١٢ من إعلان الدوحة الوزاري؛

(ب) إتمام استعراض جميع الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بغية تعزيزها وتدقيقها وجعلها أكثر فعالية وقابلية للتنفيذ، مع التسليم بأهمية الفقرة ١٢-١ '١' من القرار المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الذي اتخذته المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بشأن المسائل والشواغل المتصلة بالتنفيذ^(١١)؛

(ج) تحقيق تحسن جوهري في فرص الوصول إلى الأسواق، وتخفيض جميع أشكال إعانات الصادرات، بغية إلحاحها تدريجيا، وتحقيق تخفيض جوهري في الدعم الداخلي

(١١) WT/MIN (01)/17. متاح على شبكة الانترنت على <http://docsonline.wto.org>.

للزراعة الذي يؤدي إلى تشويه التجارة، والتعجيل باعتماد طرائق ملائمة في الالتزامات بالتخفيض في المفاوضات المتعلقة بالزراعة، مع المراعاة العملية للمعاملة الخاصة والتفضيلية الفعلية والشواغل غير التجارية، وفقاً للفقرتين ١٣ و ١٤ من إعلان الدوحة الوزاري؛

(د) التطبيق التعسفي لتدابير مكافحة الإغراق ومعايير الصحة العامة والصحة النباتية وغيرها من التدابير المشوهة للتجارة؛

(هـ) النظر الإيجابي في المسائل المتعلقة بالتجارة والمتصلة بقطاع السلع الأساسية في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(و) إيجاد حل فعال لمعالجة المشاكل الواردة في المبادرة القطاعية بشأن القطن التي اقترحتها مجموعة البلدان الأفريقية في سياق المفاوضات المتعلقة بالزراعة داخل إطار برنامج عمل الدوحة؛

(ز) إجراء مفاوضات بشأن التجارة في الخدمات بغرض تعزيز النمو الاقتصادي لكافة الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، دون الاستبعاد المسبق لأي قطاع من الخدمات أو طرق العرض ومع إيلاء عناية خاصة للقطاعات وطرق العرض ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، وإقرار العمل الذي تم إنجازه في المفاوضات والعدد الكبير من الاقتراحات التي قدمها الأعضاء بشأن طائفة واسعة من القطاعات وعدة مسائل أفقية، وكذا بشأن حركة الأشخاص الطبيعيين؛

(ح) وضع طرائق ملائمة للالتزامات الحد من الدعم أو إلغاءه في المفاوضات المتعلقة بتوفير فرص وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٦ من إعلان الدوحة الوزاري، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، مع مراعاة الاحتياجات والمصالح الخاصة بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بطرق منها عدم التقييد التام بالمعاملة بالمثل في الالتزامات بالتخفيض؛

(ط) مراجعة اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية^(١٢)، مع المراعاة التامة لبعده الإنمائي؛

(ي) تخفيض أو إزالة التعريفات الجمركية العالية، وتعريفات الحد الأقصى والتعريفات الجمركية التصاعدية، فضلاً عن الحواجز غير الجمركية، على المنتجات غير

(١٢) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي وضعت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الجات، رقم المبيع GATT/1994-7).

الزراعية، ولا سيما على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، وذلك وفقا للفقرة ١٦ من إعلان الدوحة الوزاري المتعلقة بفرص وصول تلك المنتجات إلى الأسواق؛

(ك) إيضاح وتحسين الضوابط في مجالات مكافحة الإغراق وإعانات الدعم والتدابير التعويضية، مع أخذ احتياجات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا في الاعتبار، والحفاظ في الوقت نفسه على المفاهيم والمبادئ الأساسية والفعالية لتلك الاتفاقات ولصكوكها وأهدافها في وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق؛

(ل) القيام، في سياق الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من إعلان الدوحة الوزاري، بدراسة العلاقة بين التجارة والدين والمالية وبين التجارة ونقل التكنولوجيا والتوصيات الممكنة بهذا الشأن، مع مراعاة بعدها الإنمائي؛

(م) إضفاء قدر أكبر من الشفافية على ما تقوم به منظمة التجارة العالمية من عمليات، بما في ذلك من خلال نشر المعلومات على نحو أكثر فاعلية وسرعة؛

١٢ - تسلم بالدور الحاسم الذي يمكن أن يكون أن يؤديه التنفيذ العاجل لاتفاقات منظمة التجارة العالمية وتحسين قواعد منظمة التجارة العالمية التي تعكس البعد الإنمائي لإعلان الدوحة الوزاري، في ما يتعلق بالفرص المتاحة لتنمية البلدان النامية وقدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

١٣ - تحيط علما بأحكام إعلان الدوحة الوزاري بشأن العلاقة بين التجارة والاستثمار، والتفاعل بين التجارة وسياسة التنافس، والشفافية في عمليات الشراء الحكومية وتسهيل التجارة؛

١٤ - تؤكد مجدداً أن الزراعة تظل قطاعاً رئيسياً أساسياً للأغلبية الساحقة من البلدان النامية، وتشدد على أهمية إنجاز برنامج عمل الدوحة بنجاح في هذا الصدد؛

١٥ - تؤكد مجدداً أيضاً الالتزام بالتنفيذ الكامل والدقيق للاتفاق بشأن المنسوجات والملابس^(١٢)، وتدعو إلى إحراز المزيد من التقدم في تنفيذه، وهو شرط أساسي وملازم للتنفيذ الكامل للاتفاقات المنبثقة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

١٦ - تؤكد مجدداً كذلك أن الأفضليات الممنوحة للبلدان النامية، وفقاً لـ "بند التأهيل"^(١٣) ينبغي أن تكون عامة وغير قائمة على المعاملة بالمثل وغير تمييزية؛

(١٣) قرار الأطراف المتعاقدة المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (L/4903). متاح على شبكة الانترنت على <http://docsonline.wto.org>

١٧ - تؤكد مجدداً ضرورة تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مراکش الوزاري بشأن التداير الخاصة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء^(١٢)؛

١٨ - ترحب بالقرار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المعني بالاتفاق الخاص بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة^(١٤) لمعالجة المشاكل التي تواجه البلدان ذات القدرات التصنيعية غير الكافية أو المنعدمة في قطاع الأدوية في الحصول على الأدوية بأسعار متيسرة عند مكافحة المشاكل الخطيرة في مجال الصحة العامة المتفشية في العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لا سيما المشاكل الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والسل والملاريا، والأوبئة الأخرى، وتدعو جميع الأعضاء إلى العمل من أجل حل ناجز ودائم للمشكلة وذلك، بوسائل منها، تعديل اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه لضمان أن يكون الحل يسير الاستخدام ومستداماً ويمكن التنبؤ به ومضموناً قانونياً؛

١٩ - تؤكد أن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ينبغي أن تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتشدد في هذا السياق على أهمية توضيح وتحسين الضوابط والإجراءات في ظل الأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية التي تنطبق على الاتفاقات التجارية الإقليمية وفقاً للفقرة ٢٩ من إعلان الدوحة الوزاري، مع أخذ آثار تلك الاتفاقات بالنسبة للتنمية في الاعتبار، وتحت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على تقديم إسهامات فنية في هذا الشأن وفقاً لولايته؛

٢٠ - تؤكد مجدداً الالتزامات التي قطعت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نمواً، الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١^(١٥)، وهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو التي لم ترفع الرسوم والخصص التي تعوق وصول صادرات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق إلى أن تعمل على تحقيق هذا الهدف، وتلاحظ أن بحث المقترحات المتعلقة بمساهمة البلدان النامية في تحسين وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق سيكون مفيداً أيضاً؛

(١٤) WT/L.540. متاح على الإنترنت على <http://docsonline.wto.org>.

(١٥) انظر A/CONF.191/13.

٢١ - **ترحب** بالموافقة على انضمام كمبوديا ونيبال إلى منظمة التجارة العالمية، وتشدد على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية التي تطلب العضوية في منظمة التجارة العالمية، وخاصة أقل البلدان نمواً وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية، مع الأخذ في الاعتبار الفقرة ٢١ من القرار ١٨٢/٥٥ والتطورات اللاحقة، وتدعو إلى تطبيق فعلي وأمين للمبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية بشأن انضمام أقل البلدان نمواً؛

٢٢ - **تدعو** أعضاء المجتمع الدولي إلى بحث مصالح الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في سياق تحرير التجارة؛

٢٣ - **تؤكد مجدداً** الالتزام بمتابعة حثيثة لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمعالجة القضايا والشواغل المتصلة بالتجارة التي تؤثر في اندماج البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بدرجة أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف بطريقة تتناسب وظروفها الخاصة وتدعم جهودها من أجل التنمية المستدامة، وفقاً للفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة الوزاري؛

٢٤ - **تسلم** بجدية الشواغل المعرب عنها في برنامج عمل المآت المعتمد في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي عقد في ألماتي، كازاخستان، يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣^(١٦)، وتشدد على ضرورة قيام المنظمات الدولية والمانحين المعنيين بالمعالجة الفعالة للمشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك المشاكل والاحتياجات الواردة في الفقرة ٣٣ من برنامج العمل، فضلاً عن المسائل الأخرى ذات الصلة الواردة في الجزء المتعلق بالتجارة الدولية وتيسير التجارة في برنامج العمل، في إطار نهج يقوم على تعدد أصحاب المصالح؛

٢٥ - **تلاحظ** التدابير المتصلة بالصحة والبيئة التي تؤثر في الصادرات، وتشدد على أن اعتماد أو إنفاذ أي تدابير ضرورية لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات لا ينبغي أن تطبق بطريقة تشكل تمييزاً تعسفياً أو غير مربر أو تقييداً مقنناً للتجارة الدولية، وتسلم بأهمية دعم بناء القدرات لتمكين البلدان النامية من اتخاذ التدابير الضرورية المناسبة للوفاء بالمعايير التي اعتمدها منظمة التجارة العالمية؛

٢٦ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المنظمات الدولية المعنية على مواصلة التعاون بشأن بناء القدرات المتعلقة بالتجارة في

(١٦) A/CONF.202/3، المرفق الأول.

البلدان النامية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، ضمن الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً وبرنامج المساعدة التقنية المتكامل المشترك؛

٢٧ - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل عمله، في إطار ولايته، بشأن القضايا والسياسات المتعلقة بالتجارة من المنظور الإنمائي، بما في ذلك مساهمته في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(١٧)، وتلاحظ عمله بشأن المستويات الأساسية للتنمية المتعلقة بالنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية^(١٨)؛

٢٨ - **تعيد تأكيد** أهمية دعم برامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال التعاون التقني وبناء القدرات التي تساعد البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وخاصة البرامج التي تدعم مشاركة هذه الاقتصادات في برنامج عمل الدوحة، وفقاً لاستراتيجية التعاون التقني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

٢٩ - **تؤكد** أهمية دعم أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتدعو الدول الأعضاء إلى دعمها، وتدعو المانحين والبلدان الأخرى الذين يكونون في وضع يمكنهم من ذلك إلى مواصلة تقديم الموارد اللازمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لكي ينفذ أنشطته في مجال التعاون التقني من خلال إعطاء الأولوية للأنشطة المستدامة الطويلة الأجل، لا سيما من خلال آليات التمويل المتعدد السنوات والعمليات المشتركة بين الشعب، استناداً إلى الأولويات المواضيعية التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في برنامج عمله؛

٣٠ - **تخطط علماً** بالبند الموضوعي من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(١٩) الذي سيعقد في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، المعنون "تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وبخاصة للبلدان النامية"، وفي هذا الإطار تؤكد على أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وولايته؛

(١٧) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.H.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٨) انظر TD/B/50/8، الفرع الثالث.

(١٩) (A/58/15 (Part V))، المرفق الثاني. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون "التجارة الدولية والتنمية".

الجلسة العامة ٧٨

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣